الحركات الاحتجاجية وأثرها على تعزيز سياقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

(مصر- تونس - البحرين)

Protest movements and their impact on strengthening the contexts of democratic transition in the Arab world
(Egypt - Tunisia - Bahrain)

طالب الدكتوراه/ حمزة خليفة[1،2،3]، الدكتور/ سمير باره[1]
PhD(c)./ Hamza Khelifa, Dr./ Samir Bara
[1]**جامعة ورقلة، (الجزائر)**
University of Ouargla,(Algeria)
[2]**مخبر إشكالية التحول السياسي - الإقتصادي والإجتماعي في التجربة الجزائرية**
Lab: The problem of political-economic and social transformation in Algeria's experience
[3]**المؤلف المراسل** (author correspondent): khelifa.hamza@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/30 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/09 تاريخ النشر: 2022/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ زينب لوت (جامعة مستغانم) اللغة الإنجليزية: أ./ سارة الناصر (العراق)

ملخّص:

تناولت دراستنا هذه دور الحركات الإجتماعية في تحديد مسار التَّحول الديمقراطي بالمنطقة العربية من خلال موجة ثورات الرَبيع العربي، حيث تَطرقنا إلى خَلفياتها وتَسلسُل أحداثها والتعرّض إلى نتائجها ومدى تأثيرها على مسارات التحول الديمقراطي، إلى جانب ذلك تناولنا تأثير الحركات الإجتماعية على عملية التَّحول الديمقراطي في كلّ من أوروبا ودول أمريكا اللاتينية، لتوضيح التماثلات بينها وبين التجارب العربية، وهذا ما يتيح فهم أعمق لنفس متغير الدراسة من خلال المقارنات واسعة النطاق بين الأقاليم الناجحة في التحول الديمقراطي والأقاليم المتعثر أو الأقاليم المغلقة إتجاه التحول، وهذا ما ساعدنا في فهم أسباب عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الا جتماعية؛ الحركات الاحتجاجية؛ التحول الديمقراطي؛ الإصلاح السياسي؛ الإستقرار السياسي.

Abstract:

Our study examined the role of protest movements in leading forward the change and democratic transformation in the Arab region during the past two decades, besides studying the process of democratization in light of what is known as the rise of the Arab Spring, and we also discussed the process of democratic transformation in Europe and Latin American countries, to clarify the similarities between them, to benefit from those experiences and an establishing general rules to follow in the process of change and its mechanisms, especially the role of social

justice movements (protest), because what matters to peoples and the government in achieving the political stability based on democratic foundations that allow everyone to participate In the conduct of public affairs of the country.

***Key words**: social movements; protest movements; Democratic transition; political reform; political stability.*

مقدّمة:

يتم النظر في الآونة الأخيرة بشكل متزايد إلى الحركات الاجتماعية كجهات الفاعلة في عملية التّحول الديمقراطي، ك ما أن الحركات الإجتماعية تدخل ضمن نمط التحولات من الأسفل إلى الأعلى.

لقد شهدت الفترة الأخيرة بروز حركات اجتماعية (احتجاجية) في المنطقة العربية، والتي تعاظم دورها على اختلاف الدول التي ظهرت فيها، تعبيرا عن سخط الشعوب العربية على الأنظمة السياسية القائمة والدعوة إلى تغييرها من أجل النهوض بالحقوق وتوسيع الحريات والمطالبة وبالعدالة وبالعيش الكريم، وهذا ما استدعى العلماء والباحثين في مجال علم السياسة وعلم الاجتماع إلى دراسة تلك الظواهر بهدف إعطاء تفسيرات لها، وأيضا من أجل فهم السلوك الاجتماعي والفعل الإحتجاجي وأثر ذلك على عملية التحول الديمقراطي.

إنّ موضوع الحركات الإجتماعية يكتسي أهمية بالغة لعلاقته بالاستقرار السياسي للدول من جهة وارتباطه بضروريات التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي، الذي تنشده تلك الشعوب المقهورة؛ حيث أنّ المنطقة العربية كانت مسرحا لتلك الحركات الاحتجاجية في ظل ما يعرف بثورات الربيع العربي، التي أحدثت تطورات مسبوقة في التعامل مع الأنظمة السياسية القائمة والتأثير فيها، وهذا ما أرغم تلك الأنظمة على تبني إصلاحات سياسية ودستورية واجتماعية، وإن إختلفت طبيعة تلك الإصلاحات من دولة إلى دولة إلاّ أنّ السمة المشتركة لمطالب الحركات الإجتماعية، كانت المطالبة بإجراء إصلاحات شاملة لأنظمة الحكم وتجسيد أليات المشاركة السياسية وتوسيع مجال الحقوق والحريات، وفي سياق ذي صلة لايمكن إستقراء أحداث الربيع العربي خارج ما يحدث في الساحة الدولية، لاسيما من خلال تأثير التجارب التحوّلية للدول من أنظمة استبداديةإلى أنظمة ديمقراطية، والتي أشار إليها "لاري دايموند" بالنظام البديل الجذاب على المستوى التجريبي والمعياري القابل للتصدير.

أهمية موضوع الدراسة:

1-تعد دراسة سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ذات أهمية بالغة لإرتباطها بعملية التحول الديمقراطي ومن ثمة تحقيق الاستقرار السياسي الذي تسعى كل الدول إلى تحقيقه.

2- محاولة إثراء هذا الموضوع الهام من خلال ربط التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة بالواقع المجتمعي القائم في المنطقة العربية.

أهداف الدراسة:

1-رصد واقع وحجم الاحتجاجات في الدول العربية في الفترة التي تلت أحداث الربيع العربي.

2-تحليل أسباب تلك الاحتجاجات ومدى تاثيرها على مسألة التحول الديمقراطي.

3- توضيح طرق تعامل الأنظمة السياسية مع الاحتجاجات ومدى تأثير ذلك في تحديد شكل التحوّل الديمقراطي.

منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج المقارن الذي يقوم على إبراز أوجه التَّشابه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أوأكثر، ومن أجل بلوغ الدراسة الأهداف المسطرة إستعنا بالمنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفتيت الظاهرة إلى أجزاء لأجل فهم كل عنصر على حدى، ومن ثمّ تجميع ذلك لفهم الظاهرة عامة وهذا مايسهم في تمكين القارئ من استجلاء أهداف الدراسة وتوضيحها له.

إشكالية الدراسة:

في ظل موجة الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المنطقة العربية وزيادة توسع رقعتها محاولة لإحدث تحول على مستوى منظومة الحكم بالعديد من الدول العربية خاصة منها (مصر- تونس- البحرين)، هذا ما يجعلنا نطرح الإشكال كالآتي:

هل استطاعت الحركات الاحتجاجية تحقيق تحول ديمقراطي في دول المنطقة العربية (مصر- تونس - البحرين)؟

في حين جاءت الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

ما هي الدلالات المفاهيمية لكل من الحركات الاحتجاجية والتحول الديمقراطي؟

ما الدورالذي لعبته الحركات الاجتماعية (الاحتجاجية) في أوروبا ودول أمريكا اللاتينية لتحقيق تحول ديمقراطي؟

هل استطاعت الحركة الاجتماعية (الاحتجاجية) تحقيق مطالبها السياسية والإجتماعية في الدول العربية التي ظهرت فيها ؟

فرضية الدراسة:

1- كانت الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية جهة فاعلة في عملية التّحول الديمقراطي، وعليه تمحورت خطة الدراسة حول:

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية حول الحركات الاحتجاجية والتّحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: الحركات الاحتجاجية والتحول الديمقراطي في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية.

المبحث الثالث: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي كآلية للتحول الديمقراطي (مصر- تونس- البحرين).

المبحث الأول:

مقاربة مفاهيمية حول الحركات الاحتجاجية والتحول الديمقراطي

من أجل فهم طبيعة متغيرات الدراسة وجب التركيز على الإطار المفاهيمي، وذلك بالتطرق إلى الحركات الاجتماعية الجديدة والنظريات المفسرة لها كمنطلق لفهم الحركات الاحتجاجية وأيضا تحديد مفهوم التحول الديمقراطي ودوافعه وأنماطه.

المطلب الأول: الحركة الاجتماعية والحركة الإحتجاجية

نعالج موضوع الدراسة مفاهميا لكي يتسنى ضبط غاية الدراسة وتوضيح العلاقة بين متغيراتها من خلال التطرّق إلى أهم التعاريف والمفاهيم ذات الصلة بمجال بحثنا.

الفرع الأول: إطار مفاهيمي للدراسة

1-مفهوم الحركة الاجتماعية:

لقد لقى موضوع الحركات الاجتماعية إهتمام لدى الباحثين ولعل من أهم العلماء والمفكرين الذي تناولها بالتفصيل "تشارلز تيلي' الذي عرفها بأنها: "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة، لإجراء تغيير في توزيع او ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد" (تيلي، 2005، صفحة 15).

ومن جهة أخرى اعتبرها آلان تورين أنها:"مفهوم مرتبط على نحو أكبر بالديمقراطية وبالدفاع عن الحقوق الإنسانية الأساسية حين تقابله بمفهوم صراع الطبقات" (تورين، 2000، صفحة 103).

2- مفهوم الحركة الاحتجاجية:

إنّ طبيعة المصطلح المعقدة باعتباره من بين المصطلحات التي تحمل عدة دلالات وذلك لتداخله مع مجموعة من المفاهيم والمرادفات السياسية الأخرى ذات الصلة كالثورات والانتفاضات والحراك الشعبي، وجب تمييز هذا المصطلح عن غيره من المرادفات كمدخل لدراستنا:

عرف فرونسوا شازل "froncois chazal" الحركات الاجتماعية (الاحتجاجية) أنها بمثابة فعل جماعي للاحتجاج يهدف إلى عملية تغيير في البنى الاجتماعية والسياسية وهذاالتغيير يتطلب حد معين من التنظيم (Michaels storpe, 2002, P162) .

وفي سياق أخر أكد بارتا تشاتري "partha charttejee" أن الحركات الاحتجاجية جاءت نتيجة دافع التهميش في ظل غياب دور الوسطاء السياسيين ومؤسسات المجتمع المدني في الحوار والاتصال بالسلطة، وسمى أعضاء هذا المجتمع بالمحرومين (chaatterjee, 2000, P 67).

وحسب الأدب النظري الجديد حول الحركات الاجتماعية والاحتجاجية تمّ رصد مجموعة من الخصائص البارزة والمميزة للحركات الاجتماعية والاحتجاجية:

- التلقائية والفجائية: لايمكن إختزال الحركات الاحتجاجية في نموذج محدد أو في وقت معين، على إعتبار تحكم عنصر المفاجئة في تحريكها، وكذلك التلقائية انطلاقا من أثار المناخ العام السائد وحالة الشعورلدى العامة التي تكون بمثابة فتيل لإنطلاق وتوسع تلك المظاهرات التي تجعل من الساحات العامة هياكل مفتوحة للتعبير عن مطالبها.

- عدم وجود قيادة محددة: فالحركات الاحتجاجية لا تمثلهاقيادة موحدة بقدر ما تجمعها المطالب المشتركة.

- عدم وجود إطار واضح:حيث أنّ الحركات الاحتجاجية حسب نفس الكاتبة لايتطلب أطر تنظيمية مسبقة بقدر ما الأمر مرتبط بطبيعة الأوضاع التي أنشأتها.

- اللجوءإلى أساليب غير تقليدية في العمل: وذلك من خلال الاعتماد على عدة وسائل لاسيما منها وسائل الاتصال الالكترونية، والتي سمحت بتقويتها وتفعيلها ميدانيا في أقل وقت ممكن.

- النهاية السريعة: طبعا كمابدأت بسرعة تنتهي بسرعة خاصة عند تحقيق مطالبها (أحمد، 2016، الصفحات 476 – 477).

ومن خلال ما سبق من تعريفات حول الحركة الاحتجاجية، يمكن إعتبارها مجموعة من الجهود المنظمة يقوم بها الأفراد الذين تربطهم أهداف معينة ومتفقين على تحقيق مطالب مشتركة، بتعبئة الجماهير للتعبير عن مطالبهم وأرائهم عبر الفضاءات والساحات العامة وفق طابع سلمي، مع إحتمالية تحولها إلى فعل ثوري.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للحركات الإجتماعية

تعتبر الحركات الاجتماعية أحد أهم أنواع السلوك الجماعي، التي أخذ حيز مهم في الدراسات السوسيولوجية لإرتباطها بإستقرار المجتمعات والأنظمة السياسية من جهة أخرى، وعلى ضوء ذلك سنركز على أهم النظريات المفسرة لبروز وظهور الحركات الاجتماعية

1-نظرية غوستاف لوبون:

يعدّ غوستاف لوبون "Gustave Le Bon"، صاحب كتاب "سيكولوجية الجماهير" من بين العلماء الذين إهتمو بموضوع الحركات الاجتماعية، إلاّ أن طرحه كان إرستقراطيا حول ديناميات المجتمع وتفاعلاته، وهذا ما يظهر جليا فى مجمل أفكاره ونظرياته الاجتماعية، حيث تقوم نظريته "السلوك الاجتماعى" على المجادلة بأن الظروف الاجتماعية القاهرة كالفقر والبطالة منعكس شرطي تعقبه مظاهر الخروج إلى الساحات العامة والتجمهر، لإظهار رغبات الأشخاص وتطلعاتهم، في حين أعتبر هوية الأفراد في السلوك الجمعي غير معروفة، وأن أفعالهم غريبة وشيطانية ووحشية احياناً؛ لأن دوافع العقل الباطني هي التي تحكم الفرد المتحرك مع عواطف الجمهور ولما كانت العواطف الفردية تنتشر بشكل عدوائي بين الافراد، أصبحت المؤثرات الخارجية من اهم عوامل السيطرة على السلوك الجمعي وتوجيهه الوجهة التي يبتغيها قادة ذلك التجمع. (محمد، 2014)

وتجدر الإشارة أن نظريته لقت نقد كبيرا نتيجة قيامها على متغييرات ذات طابع تمييزي بين أفراد المجتمع وشرائحة لاسيما اتجاه الطبقات الهشة، ومن جهة أخرى ووفق نظريته التي إعتبرت أي سلوك مجتمعي فهو عدواني وغوغائي يهدد السكينة وإستقرار النظام السياسي مما يتطلب تكيف للنظام بإيجاد حلول للمدخلات من رغبات ومعارضات وتأييدات داخل الفضاء الإجتماعي.

2-النظرية النفسية:

تستند النظرية النفسية في تفسيرها للحركات الإجتماعية بالتركيز على الدوافع التي من خلالها نشئت تلك الحركات ونمت، فيما يعرف بـ (السخط الاجتماعي)، الذي يعتبر نشوء الحركات الاجتماعية مرد للسخط والاستياء العام بين أفراد المجتمع نتيجة عدة أسباب اجتماعية واقتصادية كالفقر والتمييز وانعدام العدالة الاجتماعية، في حين أن أفراد المجتمع خارج دائرة الفقر والحرمان من الذين يتمتعون براحة مادية فهم لاينتمون الى الحركات الاجتماعية على الاغلب، لأنهم ليسوا بحاجة الى خدماتها السياسية اوالاجتماعية، ونتيجة لذلك لاينتمون إليها، إلا أن الأخذ بهذا التفسير قد يقف عند بعض الحالات، فالعديد من الشعوب تعاني الحرمان والفقر وغير ذلك من الأفات الإجتماعية إلا أنه غالبا لا تبرز حركات اجتماعية.

في نفس الإطار التحليلي وإلى جانب السخط الاجتماعي، هناك اعتبارات أخرى تسهم في بروز الحركات الاجتماعية مثل (سوء التوافق وعدم الانسجام الشخصي)، وهذا الطرح يفسر أيضا لجوء بعض الافراد إلى الفعل الإحتجاجي نتيجة لضغوط وعقد نفسية، وعلى ضوء ذلك يكون التعبير على السخط والإمتعاض في الساحات والشوارع إلى جانب العديد من الأفراد متنفس لهم، كما أن هذا التحليل يعزي خروج وتجمهر الأقليات، كنتيجة لفقدان التوافق الاجتماعي مع باقي التشكيلات الاجتماعية.

تجدر الإشارة إلى أن النظرية النفسية لم تركز على الدوافع المجتمعية والظروف الاقتصادية في حين كان تركيزها منصبا على الدوافع النفسية للأفراد المشاركين في الحركات الاجتماعية.

3-نظرية الضغوط الاجتماعية:

لقد ربطت نظرية الضغوط الإجتماعية بروز الحركات الاجتماعية على أساس شعور الافراد بالحرمان من الحقوق والثروة الاجتماعية؛ بمعنى أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على الافراد تولد بروز الحركات الاجتماعية، ولم تتميز توجهات هذه النظرية عن بعضها البعض من ناحية الأصالة، ماعدا نظرية نيل سملسر "Neil Smelser" التي تعتبر اكثر هذه النظريات شمولية لتفسير اسباب نشوء الحركات الاجتماعية وما يتبعها من سلوك جمعي وتغيير اجتماعي مرتقب، إلاّ أن نظرية (سملسر) لم تقدم تفسيرات حول عدم قيام حركات اجتماعية في الانظمة الديكتاتورية مثلا، في حين أن من مظاهر الحكم الديكتاتوري كالقمع والظلم، الذي يطال أغلب شرائح المجتمع خاصة منهم المعارضين لنظام الحكم وهذا مايولد إحتقان لدى عموم الجماهير.

إنّ مسألة الضغوط الاجتماعية سمة منتشرة في أغلب المجتمعات نتيجة الحرمان الاجتماعي، ولكن فرضية قيام حركات إجتماعية بها قد لا تحدث، مثل ما حدث في جنوب افريقيا، فرغم التمييز

العرقي العنصري لعدة عقود؛ لم تظهر حركات اجتماعية مناهضةو هذا مالم تفسره نظرية الضغوط الإجتماعية (محمد، 2014).

4-نظرية النفير الاجتماعي وتجميع مصادر القوة:

تعدّ هذه النظرية من أحدث النظريات المتوصل إليها في تفسير نشوء الحركات الإحتجاجية، والتي يقف ورائها كل من الباحثين الاجتماعيين الامريكيين "جون مكارثي" و "ماير زالد" John – Mayer Zald McCarthy. في كتابهما (ديناميكية الحركات الاجتماعية)، حيث أكدت هذه المقاربة أن قيام أي حركة إجتماعية مرهون بتضافر جهود الافراد في تجميع الأموال، والأفراد والمهارات. فالظلم والحرمان الاجتماعي لا يكفيان لوحدهما في انشاء تلك الحركة، بل لابدّ من تنظيم الافراد وتحفيزهم عبر الاستثمار في كل الموارد البشرية والمادية من أجل إحداث فعل التغيير. حيث ركز الباحثان على دور الدعم والتأييد الذي تتلقاه الاحزاب وتنظيمات المجتمع المدني، جمعيات ونقابات من قبل افراد خارج هذا التنظيمات سواء متعاطفين أو مستفيدين من نشاطات تلك الحركات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية لم تولي أي إهتمام لدور الدوافع الذاتيةوالظلم والحرمان الاجتماعي في تحفيز الافراد للقيام بحركات اجتماعية. فهذه النظرية ركزت على عنصر التنظيم ومن جهة أخرى لم تأخذ بعين الإعتبار الجانب النفسي والظرف الإجتماعي للأفراد.

إنّ تفسير الظاهرة الاجتماعية والسياسية يتطلب عدة مقاربات مجتمعة، حيث أن التركيز على مدخل على حساب مدخل أخر قد يبقي مستوى التحليل والتفسير عاجز عن توضيح معالم وأبعاد الظاهرة قيدة الدراسة، كذلك الأمر بالنسبة لفسير الحركات الإجتماعية فالامر يتطلب مقاربة تكاملي (محمد، 2014).

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي دوافعه وأنماطه

لقد أصبح التحول الديمقراطي (Democratic transition) اتجاها رئيسيا في دراسة النظم السياسية خاصة في دول العالم الثالث، حيث مثلت التحولات نحو الديمقراطية تحديًا أمام كل المفكرين السياسيين وصانعي القرار، مما دفعهم لدراسة القوى المحركة لهذا التّحول، وذلك من خلال مراجعة المناهج والاقترابات التي أصبحت تولي اهتماما خاصا بكلّ من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تحقيق هذا التحول وتحديد أنماطه وهذا ما يدعونا إلى التركيز على مفهوم ودوافع وأنماط التحول الديمقراطي وعلاقته بتغير السلوك المجتمعي.

الفرع الأول: مفهوم التحول الديمقراطي

سنركز على مجموعة من المفاهيم التي لقت إجماع من الباحثين والتي لها علاقة بموضوع دراستنا؛ حيث عرفه عالم السياسة الأمريكي فليب شميتر "filip chmitar" بأنه: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق فيها من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو مجموعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر" (أحمد إ.، 2016، صفحة 6).

كما عرّفه صامويل هنتنجتون "Samuel P. Huntington" بأنه: "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة على نظام سياسي مفتوح".

وذهب الكثير من المحللين أنّ التحول الديمقراطي في سياق ما جاء به صامويل هنتنجتون أنّها عملية عملية مرت بثلاث مراحل: (Huntington, 1996, P121)

الموجة الأولى: 1928.1926: خصّت أوروبا.

الموجة الثانية: 1962.1943: التي امتدت نحو أوروبا الشرقية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

الموجة الثالثة: بين 1974 وبداية الألفية؛ والتي خصت البرتغال وإسبانيا وبعض الدول في أمريكا اللاتينية.

وإعتمادا على ما سبق نرى أن التحول الديمقراطي هو التوجه نحو تجسيد قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال إتباع مجموعة من الطرق في إحلالها داخل أجزاء النظام السياسي، وعلى ضوء ذلك تتحدد عدّة صور لعملية التحول سواء كان ذلك عن طريق التعاون أو الصراع وقد يأخذ ذلك مدة زمنية معينة حسب مقتضيات العملية السياسية والحلول المقدمة من طرف الفواعل الاساسية في الساحة السياسية.

الفرع الثاني: دوافع وأنماط التحول الديمقراطي

1-: دوافع التحول الديمقراطي:

أولا- العوامل الداخلية:

وتتمثل في انهيار شرعية النظام التسلطي، نتيجة عجزه في إيجاد حلول للمشاكل السياسية والإجتماعية و الاقتصادية، ورفضه السماح بقدر من الحريات والمشاركة، إضافة إلى تنامي سلطة المجتمع المدني. وزيادة النمو الاقتصادي والتصنيع، وارتفاع نسبة التحضر التي أدت إلى تقوية جماعات المصالح والتنظيمات التطوعية في مواجهة النظم التسلطية، كما أن الاهتمام بالتعليم وارتفاع مستوى المعيشة أكدا للمواطن أهمية و ضرورة التحول إلى الديمقراطية وإلزامية الإصلاحات الديمقراطية.

ثانيا - العوامل الخارجية:

إلى جانب العوامل الداخلية باعتبارها أكثر تأثيرا في مسار التحول، إلاّ أن العوامل الخارجية لها دور مهم ومؤثر أيضا، فالمساعدات والمعونات والضغوط والأجندات الدولية لها دور في فرض التحول من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية وإضعاف تلك النظم التسلطية، وقد ارتبطت هذه المعونات بشروط تمثلت في الالتزام بالتعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية، وعلى نحو ذي صلة تستخدم الضغوط الخارجيةعلى تلك الأنظمة التسلطية من أجل الحصول على تنازلات وإمتيازات إقتصادية في إطار مساومة لسماح لها بالاستمرار والبقاء في نظام الحكم مع شرطية القيام بإصلاحات سياسية حتى وإن كانت شكلية. (ميتيكس، 1996)

ولتوضيح أكثر حول دوافع التحول الديمقراطي نجد أن "صامويل هينتغتون"، قد طرح أهم خمس أسباب لعملية التحول الديمقراطي في كتابه "The third wave: Democratization in the late twentieth century Norman" (الوحيشي، 2015، صفحة 57)

1-نتائج العدوى Infection: عندما يبدأ شعب دولة معينة المطالبة بالديمقراطية، تتأثر الدول المجاورة لها، ويبدأ مواطنو تلك الدول بمطالبة حكوماتهم بالإصلاح، وذلك كما حدث على سبيل المثال في الموجة الثالثة من الديمقراطية، خلال عام 1991 بأوروبا الشرقية.

2-انهيار الحكومة الإستبدادية: The Collapse of Authoritarian Government عندما لا يستطع النظام القائم توفير الحاجات الأساسية لمواطنيه، ولا يستطيع صون وحماية حقوق أفراد شعبه تبرز الحركات الإحتجاجية والثورات الشعبية للمطالبةبالتغيير، وأحد الأمثلة على ذلك انهيار الإتحاد السوفييتي، الذي حدث بسبب الركود الاقتصادي والتضييق على الحريات.

3-النمو الاقتصادي Stagnation Economic: مفهوم الليبرالية يشير إلى أنّ الزيادة في النمو الاقتصادي يخلق الطبقة الوسطى، التي بدورها تطالب بمنحها فرص للإخراط في العملية السياسية، وفي هذا النوع من الحالات فإن التعبئة الاجتماعية تصبح سريعة؛ وذلك للتقليل من شرعية الحكومة الاستبدادية.

4-خيار القادة السياسيين: Leaders Political of Choice يعتبر واحد من المفاتيح الرئيسية التي تأتي من النخبة الحاكمة، خاصة عندما يصبح القادة مدركين، لكون التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للحفاظ على النظام الحالي، فيبدأ القادة السياسيون بعملية التحول الديمقراطي، وعلى سبيل المثال الرئيس السابق لجنوب أفريقيا "فريديريك ويليم دي كليرك"، قاد جنوب أفريقيا إلى أن تكون دولة ديمقراطية، وذلك من خلال قيامه بكثير من التعديلات، أنهت مرحلة التمييز العنصري، كما قاد عدة حوارات مع المجلس الافريقي القومي، بقيادة "نيلسون مانديلا"، الأمر الذي أدى إلى تشكيل أول حكومة متعددة الاعراق. (لويتنال، 2016، الصفحات 623 – 624).

5-تأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة: Influence External: إنّ الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية أو الدول الخارجية على النظام الإستبدادي تشكل ضغط عليه، على سبيل المثال انهيار نظام "ماركوس" بالفلبين كان نتيجة للضغوطات الدولية، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مفكرين كُثر أمثال "برزوسكي ودي بالما Perzeworski & Di Palma" اعتبروا أنّ الشرعية لا هي بالشرط المحوري للترسيخ، ولا هي بالنتيجة الحتمية للمسار الديمقراطي؛ وركزوا بدلا عن ذلك على التوافق المنظم Assentiment Organisé

2- أنماط التحول الديمقراطي:

تخضع عملية التحول الديمقراطي إلى إعادة توزيع القوة بين القوى الفاعلة في المشهد السياسي والقيادة السياسيةالقائمة، حيث يأخذ التحول الديمقراطي ثلاث أشكال أساسية:

نمط التحول الديمقراطي (الصراعي): وذلك كنتيجة لقيام حركات و ثورات اجتماعية، مثل ماحدث في كلّ من بريطانيا وفرنسا، وخروج مظاهرات جماهيرية في رومانيا ضد حكم "نيكولاي تشاوسسكو"، وكذلك الثورة الشعبية في مصر التي أدت إلى اسقاط نظام حكم حسني مبارك وثورة تونس التي أسقطت نظام بن علي.

نمط التحول التعاوني: والذي يحدث نتيجة دعم الخارج لعملية التحول الديمقراطي أو عن طريق فرض أجندته على الدولة بالسيطرة أو الإحتلال كما حدث في العراق وأفغانستان.

نمط التحول تحت إدارة نخبة ديمقراطية مستنيرة: وهو نمط للتحول الديمقراطي والذي غالبا ما يأخذ هذا الشكل كنتيجة لإنهيار النظم الاستبدادية أو موت الحاكم المستبد أو عقب هزيمة عسكرية تفقده شرعيته مما يؤدّي إلى وصول نخب ديمقراطية تدير عملية التحول، تختار لنفسها وضع قيوداً دستورية على ممارستها للسلطة: مثل ماحدث في إسبانيا بعد موت "الجنرال فرانكو". (الوحيشي، أكتوبر 2015، صفحة 58).

المبحث الثاني:

الحركات الاحتجاجية والتحول الديمقراطي في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية

من خلال هذا المبحث أردنا الوقوف على الخلفية التاريخية لتبلور وتشكل الحركة الاحتجاجية في أوروبا ودول أمريكا اللاتينية ودور ذلك في التحول وترسيخ الديمقراطية وتوسيع الحريات وتحقيق مطالب الجماهير.

المطلب الأول: الحركة الإجتماعية في أوروبا ودول أمريكا اللاتينية

إنّ الحركات الاجتماعية في ممارستها للفعل الاحتجاجي، قديم مرتبط بشكل التجمعات البشرية والمدن؛ أما استعماله كمفهوم امبريقي مرتبط بالواقع السياسي والاجتماعي خلال القرن الواحد وعشرين ظهر مع إرهاصات تشكل موجة الاضطرابات والانتفاضات ضد السياسات التسلطية التي إنتهجتها الأنظمة الحاكمة، ومحاولة الضغط عليها من أجل إلغائها أو تعديلها، والمطالبة بمزيد من الحقوق و الحريات.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكال الأتي: هل كانت الحركات الاحتجاجية سبب في قيام تحولات ديمقراطية في ذلك الوقت؟

الفرع الأول: علاقة التحولات الديمقراطية بالحركات الاجتماعية

وللإجابة على ذلك اعتمدنا على الدراسات المقارنة التي قامت بها روث بيرنز كوليير Ruth Berins collier حول الديمقراطية والحركات الاحتجاجية في كل من أوروبا وأمريكيا الجنوبية (حيث تركزت بحوث كوليير على دراسة حالات المقرطة وفق تسلسلها الزمني في 17 دولة بين أوروبا وأمريكا الجنوبية). والتي اعتبرت أن التحول الديمقراطي يقوم على أسس معينة ذكرت منها:

- أن يكون هناك حكم ليبرالي دستوري.
- إنتخابات تقليدية.

- مجلس تشريعي مستقل منتخب من طرف الشعب.

حيث عمدت دراسة "كولبير" على توضيح علاقة الارتباط بين التحولات الديمقراطية والحركات الاجتماعية، من خلال التمييز بين الحالات التي انتشر فيها نشاط الحركات الاجتماعية (الاحتجاجية) بوضوح قبل تاريخ التحول، ومن أمثلة ذلك الدول التي سبقت فيها الحركات الاجتماعية التحول الديمقراطي 12 دولة بينما كانت ستة دول سبق التحول الديمقراطي ظهور الحركات الاجتماعية فيها كتحولات مضادة، رغم أنها ظهرت فيها حركات لاحقا (تيلي، 2005، صفحة 15)

فالأنظمة السياسية التي استطاعت خلق دساتير ليبرالية من أعلى لأسفل، وانتخابات تنافسية ومجالس تشريعية مختارة من قبل الشعب، هي في الغالب من إستطاعت القيام بتحول ديمقراطي قبل تطور الحركات الاجتماعية فيها.

الفرع الثاني: مرحلة التحول الديمقراطي

إرتبطت الموجة الأولى للتحول الديمقراطي ببروز الحركات الاجتماعية، وهاته الحركات جاءت مزامنة للحرب العالمية الأولى والثانية.

أما الموجة الثانية للتحول الديمقراطي والتي كانت نتيجة حركات إجتماعية جديدة والتي تمثلت في الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بروز حركات نسائية وحركات حقوقية وأخرى بيئية والتي ساهمت في عملية التحول الديمقراطي.

وقد تشكلت مرحلة جديدة في الحركات الاجتماعية بالتوجه الواضح نحو مطالب التغيير السياسي للأنظمة، لاسيما في دول أوروبا الشرقية، لتنتقل تلك الحركات إلى دول العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، والتي أدت إلى تغيير الأنظمة السياسية نحو انفتاح سياسي وتحول ديمقراطي في موجته الثالثة.

والشاهد أن اغلب التحولات أخذت مدة زمنية طويلة للوصول إلى مرحلة البناء الديمقراطي والمؤسساتي حيث أن كل من إسبانيا وبولند والبرازيل والشيلي وفنزويلا والفلبين وغيرهم من الدول التي كانت تحت حكم نظم شمولية متسلطة إستطاعت إنهاء الحكم الإستبدادي عن طريق ممارسة الفعل الاحتجاجي المناهض للديكتاتورية (لويتنال، 2016، صفحة 224)

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في أوروبا وأمريكا اللاتينية

لقد شهدت أوربا الشرقية والجنوبية ودول امريكا اللاتنية تحولات إلى الديمقراطية في ظلّ توسّع حركات إجتماعية ساخطة على أنظمة الحكم الإستبدادية، مماجعلها ورقة ضغط لبدء مسار التحول الديمقراطي.

الفرع الأول: نمط التحول في أوروبا

عرفت أوروبا عدة موجات تحول في الكثير من الدول التي كانت تحت سلطة أنظمة غير ديمقراطية وهذا ما أشار إليه "صامويل هنتغتون" في كتابه "الموجة الثالثة" حيث أعتبر أن العمل الجماهيري على

إختلاف أنواعه كان له دور محوري في كل حالة تغيير حدثت في الموجة الثالثة والتي ساهمت في إسقاط الانظمة الشمولية والقمعية.

وعلى ضوء ذلك سنركز على دور الحركات الإجتماعية في إحداث الفعل التحولي بهاته الأقاليم، وذلك بالاكتفاء ببعض التجارب البارزة، التي من بينها التجربة الإسبانية في التحول والتي إنطلقت بعد وفاة الجنرال فرانكو، الذي بقي في الحكم لمدة 36 سنة، حيث تميزت بالقمع المفرط والإستبداد المطبق، وهذا بحد ذاته كان منطلق للحركات الإجتماعية للتخلص من الإرث الإستبدادي، وتجدر الإشارة هنا بأن التوافقات بين النخب الإسبانية ساهمت إلى حد كبير في تهيئة أرضية التحول والإجماع على تبني إصلاحات سياسية ودستورية (بلواضح، 2020، الصفحات 92-93).

الفرع الثاني: أنماط التحول في أمريكا اللاتينية

اختلفت أنماط التحول في دول أمريكا اللاتنية سواء بإنهيار الأنظمة السياسية الحاكمة أو التحول عن طريق التفاوض والإتفاق أو عن طريق التدخل الخارجي، إلاّ أنّ السمة المشتركة هو بروز حركات إجتماعية مناهضة لأنظمة الحكم القائمة، والتي لعبت الدور الأساس في مسألة التحول الديمقراطي مثل ماحدث في فنزويلا عام 1988، فقد إستطاعات الإحتجاجات الشعبية إسقاط نظام الحكم العسكري وهذا ماعزز ضرورة تبني إصلاحات دستورية وتشريعية واسعة مست عدة مجالات مؤسسية ساهمت في الإنفتاح السياسي (مساعيد، 2011، صفحة 233).

و كذلك البرزيل التي عرفت حكم عسكري إلى غاية 1985، وهذا لم يستثنها من حدوث إنتفاضات جماهيرية حيث لم تعرف إستقرار حتى انتخاب فيرناندو هنريك كاردوسو رئيسا في عام 1994 ثم بعده لولا دا سيلفا في 2002 لتدخل البرازيل في عهد الممارسة الديمقراطية. (مساعيد، 2011، صفحة 227)

عموما قد عرفت دول أمريكا اللاتنية تحولات نابعة من البيئة الداخلية نتيجة الضغوط الشعبية والحركات الإحتجاجية في كل من المكسيك، ثم دول الكاريبي والدومينكان وأمريكا مرورا بدول أمريكا الوسطى مثل السلفادور، هاندوراس، كوستريكا، نيكارغوا، جواتيمالا، بيليز،

ثم إلى كل من فنزويلا، كولومبيا، إكوادور، بوليفيا، البرازيل، بيرو، الأرجنتين، التشيلي، أورغواي، باراغواي ما عدا هايتي وبنما التي عرفت التحول بفعل التدخل الأمريكي المباشر (مساعيد، 2011، صفحة 240).

وتجدر الإشارة إلى ان أغلب التحولات بأمريكا اللاتنية قد عرفت تحولات مضادة وانتكاسات منذ نهاية الحرب الباردة بشكل متقطع لكنها تبلورت بشكل دائم خلال الموجة الثالثة.

ومن خلال ماسبق نستنتج أن أغلب الدول التي شهدت تحول ديمقراطي قد سبقه قيام حركات اجتماعية فيها وهذا ما يفسر المناخ الديمقراطي الذي تعيشه تلك الدول بأنه نتاج تراكم تاريخي لجهود الشعوب في المطالبة بالديمقراطية والحرية عن طريق مايعرف بالحركات الاجتماعية التي ساهمت في ذلك ومن جهة أخرى كانت أيضا ورقة ضغط للنخب الجديدة في مواجهة إستبداد الأنظمة الاستبدادية القائمة.

المبحث الثالث:

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي كآلية للتحول الديمقراطي (مصر- تونس- البحرين)

إنّ إرهاصات التحول الديمقراطي التي ظهرت في الوطن العربي بعد سنة 2010، لها جذور في العقد الماضي والذي عرف زخم كبير من الحركات الاحتجاجية والانتفاضات، نتيجة مطالب اجتماعية واقتصادية متعلقة بازدراء الأوضاع الاجتماعية والتهميش والبطالة وعلى أثر ذلك تحولت تلك المطالب القطاعية إلى مطالب سياسية من أجل المطالبة بتغيير جذري للأنظمة السياسية، وعلى ضوء ذلك تبلورت ثورات الربيع العربي والتي كانت نتيجة لتزايد وتيرة الحركات الاحتجاجية وتوسعها؛ حيث يمكن تلخيص ملامحها العامة في أنها: حركات احتجاجية شبابية وأنها حركات عفوية غير منظمة وغير مستقرة في حيز مكاني واحد وانها مناهضة للأنظمة السياسية التسلطية القائمة. (عرفات، 2017، صفحة 5)

المطلب الأول: الحركة الإحتجاجية في مصر

لقد شهدت مصر العديد من الحركات الاحتجاجية بعد استقلالها وقد بلغت ذروتها في عهد الرئيس حسني مبارك والتي عرفت احتجاجات ومظاهرات إلى غاية الإطاحة به ولعلّ أبرزها:

الفرع الأول: كرونولوجيا الحركات الاحتجاجية في مصر

لقد كانت الحركة الاحتجاجية المناهضة لدخول مجرم الحرب شارون إلى المسجد الأقصى 28 سبتمبر عام 2000. والتي رفعت شعارات على خلفيتها ضد النظام الحاكم واتهامه بالعمالة، مما أدى إلى موجات عنيفة ين المحتجين وقوات الشرطة وقيام مظاهرات 20 مارس 2003 للتنديد بغزو العراق، والتي وصل عدد المتظاهرين في القاهرة ما يقارب أربعة ملايين (4 ملايين) والتي قابلها الأمن المصري بالقمع والمواجهة العنيفة والاعتقالات.والاحتجاج السياسي الذي صاحب الانتخابات البرلمانية 2005، لتواصل تلك الحركات الاحتجاجية تزايدها دوريا.

وما يمكن رصده هو ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والإضرابات العمالية منذ عام 2006، حيث بلغ عدد الاحتجاجات عام 2006، (266)احتجاج، عام 2007، (614) احتجاج، عام 2008، (630) احتجاج، عام 2009، (609) احتجاج، ليستمر تصاعد منحنى الاحتجاجات إلى غاية انفجار ثورة 25 يناير2011، وذلك وفقا للإحصائيات التي قدمها مركز الأرض لحقوق الإنسان. (بشارة، 2016)، حيث أن ثورة 25 يناير 2011 نجحت في إسقاط نظام حكم حسني مبارك، وهذا ما أدى إلى الدخول في مرحلة انتقالية تسلم المجلس العسكري السلطة في 11 فيفري 2011، ليتم فيما بعد التحضير لإجراء انتخابات رئاسية، والتي أسفرت على فوز محمد مرسي؛ الذي تولى مقاليد الحكم بتاريخ 30 يونيو 2012 وهذا الأخير الذي تمكن من القيام بإعلان دستوري (نوفمبر 2012)، الذي بموجبه تحصل على صلاحيات استثنائية منحته الحق في إصدار ما يشاء من القوانين وتحصين قراراته.

وهذا ما أدى إلى انسحاب الأحزاب المدنية والكنسية مع فعاليات المجتمع المدني لتكون إذن لميلاد حركات مناهضة لنظام حكم الإخوان المسلمين، وهذا ما أدّى إلى تبلور حركات إحتجاجية جديدة تحمل مطالب سياسية مناهضة لنظام الحكم القائم والدعوة إلى إسقاطه حيث نزلت الجماهير الشعبية

للاعتراض على نظام مرسي في 30 يونيو 2013، وتحالف الحركات الاجتماعية كفاية وحركة 6 أفريل، وتحالفها مع الأجهزة الأمنية المناهضة لنظام الحكم القائم.

وهذا ما أعطى للمؤسسة العسكرية شرعية الإنقلاب بقيادة عبد الفتاح السيسي فتم بذلك عزل الرئيس مرسي بتاريخ: 03 تموز 2013، وهذا ما ساعده في احكام قبضته على الحياة السياسية بسن مجموعةمن القوانين:قانون التظاهر، وما يحمله من مواد التي بدورها قوضت دور الحركات الاحتجاجية والتجمعات الشعبية، وقانون الإرهاب: الذي جاء بعد سلسلة العمليات الإرهابية التي صاحبت عزل مرسي، كما أورد هذا القانون عدة نصوص تعاقب على محاولات قلب النظام أو التهديد بذلك وهذا ما قلص من دور الحركات الاحتجاجية التي تتبنى مطالب سياسية، وكذلك قانون الجمعيات الأهلية: الذي بدوره قيد الخروج في مظاهرات أو الإحتجاجات وفق ما تمليه قواعد العمل الجماعي في مصر (عرفات، 2017، صفحة 65).

الفرع الثاني: الحركة الاحتجاجية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر

ممّا سبق فإن مصير الحركات الاحتجاجية في مصر كان مرهون بمدى تنظيمها وإيمانها بالأهداف المسطرة لها ومن جهة أخرى متعلق بنمط تعامل النظام السياسي معها في ظل ممارسته القمعية، حيث أنّ تلك الاحتجاجات عرفت امتداد وتوسع في ظل تعنت السلطة مما أدّى إلى إنفجار الأوضاع و إسقاط نظام حكم حسني مبارك، إلاأنه سرعان ماإنطفئت تلك الإحتجاجات وتحولت إلى مجال إستقطاب لمرشحي الرئاسة، وبعد ذلك تمّ إنتخاب الرئيس مرسي، إلاّ أنه تعرض إلى إنقلاب عسكري للتدخل البلاد في موجة ثانية من الإحتجاجات والمظاهرات العنيفة التي قوبلت بالقمع والإعتقالات.

نذكر أيضا أن تلك الحركات الاحتجاجية قد انقسمت بين مؤيد ومعارض للمجلس العسكري، حيث لعب هذا الاخير دور مهم في تسيير تلك الحركات الإحتجاجية لصالحه وفق مايخدم أجندته المتعلقة بالتحكم في مقاليد الحكم عن طريق الإحتكاك المباشرة تارة وعن طريق إثارة البلبلة في أوساط الجماهير تارة أخرى، وتسخير الإعلام بكل أنواعه قصد إنجاح المشروع السياسي الذي تبناه الجيش المصري وبذلك إستطاع الجيش وضع وصايته على العملية السياسيةبرمتها.

وعليه يمكن القول بأن عملية التحول في التجربة المصرية قد توقفت إلى إشعار لاحق ويمكن ربط مسألة الحكم الديمقراطي بحجم مايمكن أن تعيده الحركات الإجتماعية الجديدة من ديناميكية في سبيل إعادة المطالبة بتحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والمطالبة بالتوجه إلى الديمقراطية عن طريق الفعل الإحتجاجيوالحركات الشعبية بدل الإعتمادعلى الأحزاب والقوى السياسيةوالمؤسسات التمثيلية التي لم تستطع الخروج بحلول تخدم مسألة التحول إلى الديمقراطية في مصر. (الرحمان، 2020، صفحة 2012).

لقد سعى النظام المصري إلى إجراء إصلاحات سياسية ودستورية، ومن مظاهر ذلك عرض الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي سنة 2014، الذي شارك فيه 36.06 % من الهيئة الناخبة.

والملاحظ أن تلك الإصلاحات لم تر النور على أرض الواقع سواء على مستوى تجسيد المباديء الديمقراطية أو في الحياة السياسية لاسيما ماتعلق بالحريات وحقوق الانسان (بوسكين، 2016، صفحة 71).

وهذا ما يفيد بأن التجربةالمصرية لم تستطع تجاوز مسألة الإنتقال وأنّ ما تمّ من إصلاحات سياسية ماهو إلا محاولة للتخلص من الضغط الشعبي (الحركات الإحتجاجية) وهذا مايعزز فرضية بروز موجة حركات إحتجاجية جديدة تبعا لتزايد المشاكل الداخلية والاحداث المتسارعة والمعقدة على المستوى الإقليمي والإقليمي.

المطلب الثاني: الحركة الاحتجاجية في تونس

تعود جذور الحركات الاحتجاجية في تونس إلى ما قبل الاستقلال إلاّ أنّ ما يهمنا في موضوعنا هذا هو الحركات الاحتجاجية الأخيرة، التي أدّت إلى تغيير سياسي وتحول ديمقراطي، ولعلّ من أهمّ هاته الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في تونس كنتيجة للأوضاع اجتماعية مزرية ولتفشي البطالة والفقر كان في ظل حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

الفرع الأول: كرونولوجيا الحركات الإحتجاجية في تونس

إنّ احتجاجات منطقة الرديف عام 2008 والتي حدثت نتيجة إعلان مسابقة توظيف لصالح شركة فوسفات قفصة، ونظرا لقلة المناصب وطغيان المحسوبية والمحاباة وإقصاء أبناء المنطقة وللظروف غلاء المعيشة وتفشي البطالة اتسعت رقعة الاحتجاجات مما أثر ذلك على الوضع الأمني، كما أسفر ذلك على متابعات قضائية وسجن للمتظاهرين.

أما احتجاجات بن قردان عام 2010 والتي جاءت كانتفاضة شعبية لمواجهة التضييق الذي فرضته السلطات التونسية على سكان تلك المنطقة لوقف معاملاتهم التجارية مع ليبيا، باعتبار أن تلك المعاملات الاقتصادية هي موردهم الوحيد مما أدّى إلى مواجهات عنيفة بين السكان وقوات الأمن.

بالإضافة إلى انتفاضة سيدي بوزيد 2010:التي اندلعت نتيجة تراكم الاحتجاجات، وانفجرت بعد قيام الشاب التونسي محمد البوعزيز ي بحرق نفسه (بوجعبوط، 2019، الصفحات 148 – 149).

إنّه و من خلال تعرضنا لأهم الحركات الاحتجاجية في تونس توصلنا إلى أنها كانت مرتبطة بظروف اجتماعية واقتصادية كالفقر والتهميش والبطالة، وسرعان ما تحول ذلك إلى مطالب سياسية أدت إلى قلب النظام وقيام جمهورية ثانية.

الفرع الثاني: الحركة الاحتجاجية في تونس وأثرها على مسار التحول الديمقراطي

كانت الحركات الإحتجاجية في تونس بسبب تفشي البطالة والتهميش، ونظرا لعدم إستجابة النظام السياسي وتماطله مما شكل إحتقان في الأوساط الشعبية الرافضة للوضع القائم والمطالبة بالتغيير، هذا ما أدّى إلى تبني شعارات إسقاط النظام، حيث تمّ إسقاط نظام بن علي، لتدخل البلاد في مرحلة إنتقالية عن طريق إتباع نموذج العدالة الانتقالية الذي ينتهي بتوافق سياسي بين القوى الشعبية والتشكيلات السياسية مما أسهم في تحول ديمقراطي وفق طابع سلمي.

للإشارة هنا ظهر صراع بين الإئتلاف الحكام وقوى المعارضة مما أدّى إلى حالة استقطاب الجماهير وهذا ما خلق حركة احتجاجية عرفت بجبهة إنقاذ تونس مناهضة للحكومة القائمة، ومطالبتها بالاستقالة وفي خضم هذه الأحداث التزم الجيش التونسي الحياد رغم مطالب الحكومة بتدخله.

رغم الصعوبات التي واجهت تونس من خلال إستمرار الاحتجاجات وحدوث إغتيالات سياسية إلى جانب الوضع الإقتصادي المتدهور وتدني مستويات المعيشةكان مقابل ذلك عدم توفر أي نية للخروج من الأزمة السياسية؛ مما جعل العديد من القوى السياسية الحزبية والثورية المؤثرة في المشهد السياسي القيام بمبادرات للتوافق الوطني حول خطة لتجاوزر الازمة السياسية الحاصلة والذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية، ليتوّج ذلك بانتخابات تشريعية سنة 2014 ثم انتخابات رئاسية فاز بها الباجي قائد السبسي كرئيس للجمهورية الثانية في 22 ديسمبر 2014، حيث دخلت تونس مرحلة إستكمال بناء دولة المؤسسات. (سليماني، مارس 2017، صفحة 4).

وبذلك خطت تونس شوطا هاما في عملية التحول وهذا رغم الصعوبات التي واجهتها لاسيما المخلفات السلبية للثورة وبروز حركات إرهابية التي أخذت بعدا دوليا مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني وهذا ما إنعكس سلبا على الوضع الإقتصادي، خاصة في ميدان السياحة الذي يمثل أهم المداخيل الرئيسية لتونس علاوة على أزمة الشغل، إضافة إلى الصراع المحتدم بين الكتل الحزبية الإسلامية والعلمانية؛ مما تولد عنه إنقسام في أوساط الجماهير (تشيفيس، 2017، صفحة 7).

وتبعا لمسار الحركة الإحتجاجية وطبيعة تعامل النظام التونسي معها، قد يبررعودة الحركات الإحتجاجية إلى الواجهة في حالة ما لم يستطع النظام القيام بإصلاحات شاملة وعميقة تلبي مطالب المجتمع.

المطلب الثالث: الحركات الاحتجاجية في البحرين

إنّ الحالة البحرينية وما تحمله من خصوصية مرتبطة بطبيعة التشكيلة البشرية المنقسمة بين (شيعة وسنّة)؛ وما يتعرض له الشيعة من تضييق سياسي إضافة إلى طبيعة نظام الحكم القائم على الملكية، وتراكم بعض الملفات التي لم يفصل فيها كقانون التجنيس، ومشكلة الدفان، والفساد المالي الذي أدى إلى سخط شعبي وعدم الرضى لدى المواطنين تجاه نظام الحكم.

الفرع الأول: كرونولوجيا الحركات الاحتجاجية في البحرين

تعتبر أحداث 14 فيفري 2011 شرارة إنطلاق الثورة اعتصامات دوار لؤلؤه 17 فيفري 2011 والتي جوبهت بالقمع والاعتداء وهذاأدى إلى سقوط ضحايا؛ مما أجبر الملك بإطلاق شامل مع قوى المعارضة، وسحب قوى الأمن من الشارع، ورغم ذلك بقت القوى المعارضة في الشارع ممّا أدى إلى تزايد الحركات الاحتجاجية والاعتصامات، وهذا ما إستدعى تدخل القوات العسكرية والأمنية التي قمعت تلك الاحتجاجات بصورة عنيفة، ليقوم على إثرها ولي العهد بطرح حزمة من الإصلاحات السياسية التي كان من أهمها: انتخاب برلمان كامل الصلاحيات وتشكيل حكومة تمثل كل الشعب، إلاّ أن هذا الخطاب لم ينل ثقة المعارضة وهذا ما أدى إلى إستمرار الفعل الإحتجاجي بالشوارع والساحات؛ مما استدعى الإستنجاد

بقوات عسكرية إماراتية سعودية (درع الجزيرة) لتدخل بذلك البلاد في حالة طوارئ، ليبدأ الهجوم على المعتصمين وبدأ حملة الاعتقالات والمداهمات بداية من يوم 16 مارس 2011 إلى غاية إخماد تلك الثورة. (عرفات، 2017، الصفحات 157 - 158).

إنّ أهم ما ميز الحركات الاحتجاجية في البحرين هو طابعها الطائفي كسمة واضحة، إلاّ أن مطالب تلك الحركات قد عرف تصعيد شمل العديد من المسائل السياسية، فرغم التعبئة الشعبية وتوسع تلك الإحتجاجات، إلاّ أنها لم تستطع تحقيق مكاسب سياسية، كما كانت متوقع لها وذلك لتعنت ولي العهد الذي أعلن حالة الطوارىء، والسماح لقوى عسكرية سعودية إمارتية (درع الجزيرة)، لتي أسهمت في القضاء على تلك الإحتجاجات

الفرع الثاني: الحركة الاحتجاجية في البحرين وأثرها على مسار التحول الديمقراطي

إنّ الحركة الاحتجاجية في البحرين لاسيما ما تعلق بالمعطى السياسي، خاصة بعد تولي محمد بن عيسى آل خليفة الحكم في البحرين، والذي ساهم في انفتاح سياسي بإطلاق مبادرته الإصلاحية عام 2000 من أجل تخفيف حدة التوتر في العلاقة بين السنة و الشيعة، فتمّ قبول ذلك من طرف الشيعة إلا أنه تم العدول عن ذلك، مما أدّى إلى استمرار اعتراضهم السياسي بسبب تلك التعديلات الدستورية وفي ظل استمرار إحتقان الوضع السياسي، ومع النجاح الذي حققته الثورة المصرية والتونسية توسعت رقعة الاحتجاجات بالبحرين عبر القيام بمسيرات واحتجاجات واضرابات واعتصامات لاسيما في الاماكن التي يقطنها الشيعة، إلاّ أنّ السلطة إستخدمت الموالاة عبر إخراجها للشارع قصد تمييع المشهد السياسي وفق منطق طائفي ضد المعارضة الشيعية. (المرشد، أفريل 2013، صفحة 11)

وما ميز الحالة البحرينية هو الإستعمال المفرط للقوة في مجابهة تلك الإحتجاجات والتي إنعكست سلبا على الوضع السياسي رغم الاستقرار الحذر الذي دخلته البلاد، كما أن الإجراءات الإصلاحية التي بادرت بها العائلة الملكية لم تكن إصلاحات شاملة بل كانت مجرد إصلاحات ظرفية وشكلية وهذا ما ينبأ بإمكانية عودة الحركات الاحتجاجية في ظل تعنّت النظام الملكي وعدم قدرته على تسيير ملف الطائفية الذي كان ومازال أهم متغير في العملية السياسية بالبحرين، وهذاطبعا ما إنعكس سلبا على تحقيق عملية التحول الديمقراطي التي بقت رهينة هذاالملف.

الخاتمة:

في خاتمة دراستنا هذه نلاحظ أنّ موضوع الحركات الاجتماعية عامة والحركات الاحتجاجية خاصة وعلاقته بمدلول التحول الديمقراطي تُمثل أهم الإشكالات المطروحة أمام الباحثين في ميدان العلوم السياسية وصناع القرار، وهذا ما يعطي الموضوع أهمية بالغة في دراسته وتحليله لما له من أثر على إستقرار المجتمعات والأنظمة السياسية.

من خلال دراستنا نستنتج أن المنظومة الديمقراطية الليبرالية قادرة على الانتشار والاستمرارية، وهذا تفنّده موجة التحول الديمقراطي التى عرفتها بعض الدول في أوربا لتنتشر فيما بعد على نحو إقليمي

ودولي سواء على مستوى الأنماط أوالأليات، والتي من بينها الضغوط الشعبية (الحركات الإجتماعية) المناهضة للحكم التسلطي والتواقة للحكم الديمقراطي.

ونستنتج أيضا أن الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي كانت أحد أهم المنطلقات للبدء في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي وأن تزامنها في وقت واحد وتأثرها ببعضها عن طريق شبكات التواصل والوسائط الإجتماعية قد كان له أثر كبير في إقرار إصلاحات سياسية ودستورية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن الحركات الإحتجاجية بالمنطقة العربية قد اختلفت أشكالها ومدى انتظامها وقوتها العددية والسياقات التي حدثت فيها حسب كل دولة مما شكل فارق في عملية التأثير.

وفي نفس السياق لاحظنا اختلاف صور تعامل الأنظمة السياسية مع تلك الاحتجاجات سواء وفق منطق الحوار أو منطق القمع، ومن جهة أخرى إختلاف درجات تأثير تلك الحركات في قرارات الأنظمة السياسية التي ظهرت فيها، من خلال قيام هذه الأخيرة بإصلاحات سياسية ودستورية تتماشى مع التحولات السياسية والإجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية ولعل التجربة التونسية تمثل نموذجا ناجحا في التحول الديمقراطي عبر عمليةالعدالة الإنتقالية وإتفاق النخب السياسية والعسكريةعلى خلق أرضية للتحول الديمقراطي والمضي نحو صياغة دستورتوافقي وإجراء إنتخابات نزيهة وشفافة عكس المعمول به في السابق.

وأيضا من ناحية درجة إستخدام الأنظمة للقوة في مواجهة تلك الإحتجاجات، حيث أن هذا المتغير صنع الفارق في مدى نجاح تلك الحركات الإحتجاجية في تحقيق أهدافها ومطالبها، فالتجربة المصرية رغم تبلورها بشكل منظم وبقوة عددية كبيرة ونجاحها في إسقاط نظام مبارك، إلاّ أن المؤسسة العسكرية إستطاعت تفكيكها وقمعها عن طريق إستخدام الأجهزة الأمنية والإستخباراتية بعد عزل الرئيس مرسي، لتدخل البلاد فيما بعد في إنتكاس ديمقراطي وعودة الحكم العسكري بزي مدني.

كما لاحظنا تباين في حدود تدخل الأجندة الخارجية حول عملية صياغة تلك التحولات ومدى دعمها للأنظمة الحليفة على حساب تلك الثورات ووفق ما تمليه مصالح الدول الأجنبية، إضافةإلى عدم التجانس في البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية المشكلة للحركات الإجتماعية ممّا شكل متغير مهم في تحديد مصيرها، و نلاحظ ذلك خاصة في التجربة البحرينية التي تميزت بالصراع الطائفي داخل المجتمع البحريني مما أضعف قوتها في مواجهة النظام السياسي.

وفي الاخير من خلال التجارب الثلاث نستطيع القول بأنّ:

- الحركات الإجتماعية كان لها دور كبير في محاولة الضغط على الأنظمة السياسية للقيام بإصلاحات سياسية للتوجه نحو إقامة نظام حكم ديمقراطي، إلا أن مستوى تلك الإصلاحات لم يكن في مستوى تطلعات الشعوب العربية التي لجأت للمظاهرات والإعتصامات.

- غياب نخب سياسية قادرة على فرض مايمليه الفضاء السياسي والصياغ المجتمعي، وذلك نتيجة الهوة بين الشعوب العربية ونخبها، في حين كان للنخب الغربية دور كبير في مسألة التفاوض

وإحداث التوافق بإسم الحركات الإجتماعية للخروج التدريجي من الحكم الإستبدادي إلى الحكم الديمقراطي.

- سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية ويتجلى ذلك من خلال التدخل المستمر للجيش في مختلف القضايا الاساسية لاسيما إذا ارتبط الأمر بمسألة نظام الحكم.

- غياب ثقافة الانتقال السلمي للحكم، وهذا ما إنعكس على العملية السياسية في حدّ ذاتها، التي تأثرت بأجندة القوى السياسية المتصارعة للوصول إلى سدة الحكم.

الإحالات والمراجع:

1. شارلز تيلي الحركات الاجتماعية 1768-2004 ترجمة: ربيع وهبة، ط1، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2005.
2. الان تورين، ما الديمقراطية، ترجمة عابود كاسوحة، منشورات دار الثقافة، سوريا، دمشق، 2000.
3. *Michaels storpe, Michael manvile, the pororty of radical theory today international journal of urban and rgionl research, Urban Studies,USA, N° 08v: 43, july, 2002.*
4. *partha chaatterjee, the politics of the governed: reflections in populaire politics in most of the world, USA, Hastings school lecture, Colombia university perss, 2000.*
5. شيماء مجدي حسين أحمد، الإضرابات العمالية وسياسة التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الفترة (1991 – 2003)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مصر، العدد 38، 2016.
6. حمود خليفة جودة محمد، الدولة والحركات الإجتماعية الجديدة، المركز الديمقراطي العربي، 28 أبريل 2014، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/09/08 على الساعة 21:45 على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=646
7. إيمان أحمد، قراءة نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتجية، مصر 2016.
8. *Samuel Huntington, traduit par François Burgess troisième vague: les démocratisation de la fin du xx siècle, paris édition nouveau, horizon, FRENCE,1996.*
9. محمد عابد، الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
10. هدى ميتيكس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث"، في على الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد، اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة: منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة، 1999.
11. علي محمد مصباح الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، المجلد01، العدد02، جامعة الزاوية، أكتوبر 2015.
12. سيرجيو بيطار، ابراهام لوينثال، تجارب التحول إلى الديمقراطية، حوارات مع القادة السياسين، دار الشروق، مصر، 2016.
13. السعيد ملاح، ساعد بلواضح، الإنتقال الديمقراطي في إسبانيا: إستراتجية التدرج في بناء التوافقات الإنتقالية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2020.

14. فاطمة مساعيد، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مجلة دفاتر القانون والسياسة، جامعة ورقلة، عدد خاص 2011.
15. اسراء جمال، رشاد عرفات، الحركات الاحتجاجية ودورها في مخرجات التغيير السياسي العربي- دراسة مقارنة بين مصر تونس والبحرين، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية نابلس، فلسطين، 2017.
16. عزمي بشارة، ثورة مصر من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ماي 2016.
17. عمرو عبد الرحمن، وآخرون، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الإنتقالية، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، سلسلة قضايا حركية، تم الإطلاع عليه يوم: 2020/12/10 على الساعة 10:50 ص 32 على الرابط التالي:

https://cihrs.org/wp-content/uploads/2012/05/%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%B5%D8%B1%20%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20(1).pdf

18. صباح كزيز، سليم بوسكين، إنعكاس عملية الإصلاح السياسي في المرحلة الإنتقالية على الأمن المجتمعي في الدول العربية، مجلة المفكر، المجلد 11، العدد 02، 2016.
19. المصطفى بوجعبوط، وأخرون، الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي، دراسة في متغيرات الإستقرار واللاإستقرار للأنظمة السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية والإقتصادية، برلين، ألمانيا، ط01، 2019.
20. هيثم سليماني، التوافق السياسي في تونس محطات ومطبات، سلسلة تقيم حالة، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، مارس 2017.
21. كريس تشيفيس وأخرون، ديناميكيات السياسات الخاصة الإقليمية وتداعياتها، وثيقة عن منتدى التبصر المتوسطي RAND للبحث والتطوير، 2017.
22. عباس المرشد، إدارة التنوع في البحرين: تعثر الإنتقال بين المشيخة للمواطنة الدستورية، مبادرة الإصلاح العربي، أفريل، 2013.